

لأنها الأصل **السابع**

عقد النكاح ولا يصح ولا يثبت فيه اماعقد النكاح
فيهم سواء كان لنفسه او لغيره وسواء كان للأمام
صحيحا او فاسدا وسواء كان الولي فيه محرما او كزيب
او الزوجة ولا ينعقد وفاقا للملكية والشافعية وقالت
الحنفية ينعقد ويصح الدعوى ولا يثبت عند الجميع للجم
المطلق زوجته رجعا مراجعها بلا كراهة وفاقا للملكية
والحنفية وقالت الشافعية يجوز مع الكراهة **الثامن**
وطى بوجع الفسل في فرج او درج او دبي او غيره ولو سهر
او جهلا او ملكها او نائمة وهو ينفك قبل التحلل
الاول ولو بعد التوفيق وبعد التحلل الاول لا ينفك
بيل ينفك لأحرام عليه شاة والمضي الى الحل فيجم
ليطوف للأفاضة محرما امرنا صحيحا ويسعى ان لم يكن
سعى وهل والقارن كغيره اطلاقا وطى للمفسد
فرج او دبي او غيره او غيره الخ فيجم ويفسد الخ
وناقا للثلاثة الا ان الملك يباح فيفر قالوا انما على
الذكر منه كلفته ولم ينزل الا يفسد وقالت الحنفية

وعند الشافعية
العقد دون غيره
صح

لا يفسد بوطء بهيمة مطلقا ولا يرق بين العابد
والناسي والملاسل والملكه وفاقا للملكية والحنفية
وقالت الشافعية ان كان ناسيا او مجاهلا او طهره الا يفسد
ومحل فساد الحج بالجماع وفاقا للشافعية ان كان قبل
التحلل الاول بان قبل فعل اثنين من الثلاثة التي يبي
رهي جمرة العقبة وطواف الافاضة والحلق وتجب
عليه بدنة وفاقا للشافعية وشاة عند المالكية وبعض
في فاسد وتوضي كما ذكر وان وقع الجماع بعد التحلل
الاول بان فعل اثنين من الثلاثة المذكورة فلا يفسد
حجه وفاقا للشافعية ايضا وقالت المالكية يفسد قبل التوفيق
بعرفته وبعد بشرط ان يقع قبل رمي جمرة العقبة وطواف
الافاضة في يوم كحر وليلتها وقالت الحنفية ان وطئ قبل
وقوفه بعرفته فسد حجه ويذبح شاة ويمضي ويضحي
وان وطئ بعد وقوفه ولو قبل حلقه وطوافه للأفاضة
لم يفسد حجه وتجب عليه بدنته وان وطئ بعد وقوفه
وحلقه وقبل طوافه فعليه شاة وقيل بدنته ولا فساد
عندهم بعد التوفيق **التاسع**

بقر